

المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن
المركز الجامعي بتيسمسيلت



العدد: 01 - جوان 2010

منشورات المركز الجامعي بتيسمسيلت - الجزائر

المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت

تعنى بالدراسات الأدبية والقانونية والاقتصادية باللغات العربية والفرنسية، الإنجليزية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الأستاذ : مرسي رشيد

المركز الجامعي : تيسمسيلت - الجزائر -

الهاتف / الفاكس : 046/47/56/18

البريد الإلكتروني : Rachidmersi@yahoo.fr

المعيار

مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية، العلمية، الأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتبسمسيلت.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (24/17) بهامش 2.5 سنتيم عن يمين الصفحة ويسارها وأسفلها وهامش 2.00 سنتيم عن أعلى الصفحة.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة العربية بخط (Times new roman) حجم (14)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (12).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 08 صفحة ولا تتجاوز 20 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُؤدّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن أراكم وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسؤول عن النشر

الكلمة الافتتاحية

يعرف العالم الطبيعي الواسع، تقلصا في الامتداد إذ أصبح العالم قرية كونية، وبالمقابل اتسع الفضاء المعرفي وانتشر سعيا وراء معرفة أسرار الكون، أسرار تطلبت من العقل البشري حمدا مضنيا لاستقراء تستجليه الملاحظة، وما يخضع للتجربة المخبرية، ليزداد قربا من الخصائص المميزة للكائنات الحية وغير الحية، بل دفعه الفضول إلى تجاوز فضائه الطبيعي إلى عوالم كان التفكير فيها ضربا من المستحيلات، ونزل على سطح القمر، وما زال يدرس إمكانية الحياة على سطح المريخ، ويزداد حقل البحث امتدادا في فضاء لا نهاية له، ولعل مدلول الآية الكريمة: "يا معشر الجن والإنس ان استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان" دعوة صريحة إلى خليفته في الأرض، لاكتشاف ذاته من خلال الوقوف على حقائق الأشياء وقيمتها أثرها، وخطورة انعكاساتها، وتجلبت دوافع البحث في نوع الاهتمامات التي شغلت لسان، من أكثرها تجريدا، إلى أدقها برهانا، ويبقى الحضور الإنساني يشكل الحلقة الأرهف في هذا العالم الذي أصبح مسرح للعولمة.

لا شك أن واقع التغيرات المتسارعة، وما أفرزته من مواقف جعلت مهمة الباحث معقدة باعتباره مسؤولا عن تشكيل رأس المال البشري النوعي، واستمالة اهتمام المتلقي نحو الموضوعات التي تنمي الطاقة المبدعة فيه، ويسهم في - الوقت ذاته - في ترقية المجتمع وتماسكه.

أثار هذا الهاجس إرادتنا لإنجاز مجلة المعيار لتكون منبرا معرفيا، وإبداعيا، وفكريا، لكل بحث يرقى مضمونه إلى نيل درجة النشر، ليكون إسهاما إضافيا في الحقول المعرفية، ويلبي حاجة الدارس والقارئ من خلال البحوث التي تحتويها المجلة.

لا يفوتني في هذه الافتتاحية أن أشيد بجهد الفريق الذي سهر على إنجاز "المعيار" في هذا الثوب القشيب، الذي يدرك قيمته ذوقا وحسا، ونعد الباحثين والقراء أن "المعيار" سوف تضرب لهم موعدا، مع بحوث أكثر تنوعا وأكثر عمقا.

د. الطيب بن جامعة

مجلة دورية محكمة تصدر عن
المركز الجامعي تيسمسيلت

تعنى بالدراسات الأدبية والقانونية والاقتصادية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية

رئيس المجلة: د . بن جامعة الطيب
مديرالمركزالجامعي تيسمسيلت
المديرالمسؤول عن النشر: د . بلحسين محمد
مدير مساعد مكلف بالدراسات

رئيس الهيئة: أ . دردار بشير
رئيس التحرير: أ . مرسى رشيد

هيئة التحرير:
أ . تواتي خالد
أ . روشو خالد
أ . يعقوبي قدوية
أ . دايري مسكين
أ . بلخياطي الحاج لونيس
أ . لعقاب الجيلالي

الهيئة العلمية:
أ.د محمد عباس - جامعة تلمسان -
أ.د مختار حبار - جامعة وهران -
أ.د عبد الجليل مرتاض - جامعة تلمسان - أ. رابحي عبد القادر - جامعة سعيدة -
أ.د محمد بلوحي - جامعة بلعباس - د .كبريت علي المركز الجامعي تيسمسيلت -
د . بوسماحة الشيخ - جامعة - تيارت -
أ.د شريط عابد - جامعة - تيارت -

مقالات اللغة والأدب العربي

- * تظهرات الكاف الموصوفة في قصيدة (كفك دالية الوقت) للشاعر الطيب طهوري:
- الأستاذ عبدالقادر راجحي ص 08
- * موسوعة المعيار للإمام أحمد بن يحيى الونشريسي:
- الأستاذ محمد بناني ص 21
- * النقد الأسطوري بين التأصيل الغربي والمحاولات العربية:
- الأستاذ مرسي رشيد ص 33
- * مدرسة كوستانس وتجربة التلقي بين الفهم والتأويل:
- الأستاذ هواري بلقندوز ص 49
- * بيانات التفسير في الاتجاه العقلي:
- الدكتور غانم حنجار ص 64
- * الوقت والابتداء واثرها في المعنى:
- الأستاذ بن فريجة الجيلالي ص 74
- * الرافي وميلاد لغة جديدة:
- الدكتور بلحسين محمد ص 89
- * التأويل وفك خداع اللغة:
- الأستاذة بولحية صبرينة ص 98
- * الخط الروائي والنقد السيميائي في الجزائر:
- الأستاذ الدكتور عقاق قادة ص 104
- * شعرية الانزياح في التراث العربي بين حضور المعنى وغياب المصطلح:
- الدكتور أحمد بوزيان ص 112

*الاقتصاد اللغوي وفاعلية الإتصال:
- الأستاذ غري بكاي ص 129

مقالات العلوم القانونية والإدارية
* أثر الدلالات الاصولية في تفسير النصوص القانونية:
- الأستاذ محمد عشاب ص 142
* مركز أسرى الحرب في الاديان السماوية:
- الأستاذ روشو خالد ص 155

مقالات العلوم الاقتصادية والتجارية
* الاطار العام للأداء والعوامل المرتبطة به:
- الأستاذ العيداني إلياس ص 166
* المعايير البيئية في اطار المنظمة العالمية للتجارة بين الحماية التجارية وتحقيق التنمية المستدامة:
- لأستاذ ضويحي حمزة ص 183
* حوكمة المؤسسات في الجزائر:
- الأستاذ عمر علي عبد الصمد ص 198

المعايير البيئية في إطار المنظمة العالمية للتجارة
بين الحماية التجارية وتحقيق التنمية المستدامة



الأستاذ: ضويحي حمزة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي "تيسمسيلت"

Résumé :

Cette étude traite un sujet d'importance, surtout dans l'ombre de nouveau système mondial, dans les pays développés aussi bien, dans ceux qui sont en voie de développement, la relation entre le commerce et l'environnement est une relation compliquée et diversifié. Certains experts voient que le respect des normes environnementale dans les échanges commerciaux ce n'est qu'un surcout, qui va augmenter les frais de la production et nuit à la commerce, utilisés par les pays développés pour freiner l'économie des pays en voie de développement et leurs empêcher d'accéder aux leurs propres marchés.

Les autres voient que l'application des normes environnementales sur le commerce est un outil bénéfique pour réaliser le développement durable et protéger l'environnement, par ce que la communauté internationale tout entier souffre aujourd'hui, suite aux effets engendrés par la pollution de l'environnement. Et que l'organisation mondiale du commerce est un moyen efficace pour les faires respectés.

مقدمة :

في الحقيقة هناك ارتباط وثيق بين النشاط التجاري والبيئة، حيث تعتمد كافة الأنشطة الاقتصادية على البيئة، إذ تعتبر البيئة هي المصدر الرئيسي لكل مستلزمات الإنتاج، وفي المقابل فإن ما ينتج من نفايات عن العملية الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على هذه الأخيرة، إضافة إلى أن حركة

التجارة الدولية تتأثر بالقواعد التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات، والتي تنادي بتطبيق معايير معينة على إنتاج السلع وترويجها في الأسواق العالمية.

والعلاقة بين التجارة والبيئة علاقة معقدة ومتشعبة، فبعض الخبراء يرى في أن الامتثال للمستلزمات البيئية في التبادل التجاري عبئاً إضافياً يزيد تكاليف الإنتاج ويضر بالمنافسة التجارية، وهي بمثابة قيود فنية على التجارة تستعملها الدول المتقدمة لتمنع اقتصاديات الدول النامية إلى النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

وبصر البعض الآخر إلى أن المعايير البيئية ودمج البعد البيئي في التجارة آلية مفيدة لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة وتحسين كفاءة الإنتاج، لأن المجتمع الدولي برمته يدفع ثمن التدهور البيئي والمنظمة العالمية للتجارة وسيلة فعالة لدمج رهانات التنمية المستدامة. من هذا المدخل يمكن لنا أن نتفهم التوتر الحساس بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا الشأن. وبناء على ما تقدم يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا في السؤال التالي: ما هي آثار إدراج السياسات والتدابير البيئية في التجارة الدولية على التنمية المستدامة ؟ وكيف تؤثر على الدول النامية ؟.

وهذا ما سيتم الإجابة عنه ضمن هذا البحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: الموصفات والمعايير البيئية - سنتطرق في هذا المحور إلى العوامل التي أدت إلى ظهور الموصفة البيئية وأهم المعايير الحديثة لتضمن الموصفات البيئية في المنتجات

1. الموصفة البيئية (ISO 14000) العوامل المؤثرة في ظهورها :

كان صدور سلسلة الموصفات الدولية ISO 14000 عن المنظمة الدولية للتقييس نتاجاً لتفاعل عوامل عدة دفعت المنظمة لتبني الموصفات الخاصة بأنظمة البيئة، وهو مجال ظل لفترة طويلة حكرًا على المؤسسات الرسمية ولعل أهم تلك العوامل هي كالآتي⁽¹⁾:

1.1 التنمية المستدامة: ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987، في تقرير (مستقبلنا المشترك) الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،. لكن مؤتمر البيئة والتنمية الذي انعقد عام 1992 في ري دي جانيروا إعلان ريوشكل إضافة نوعية لدعم الجهود الرامية لحماية البيئة، ولعل إطلاق سلسلة الموصفة الدولي ISO 14000 خطوة جادة على ذلك الطريق.

2. انتشار الموصفات الوطنية والإقليمية: إن صدور الموصفة البريطانية BS7750 للأظمة الإدارة البيئية سنة 1992- حيث بنيت الموصفة ISO 14001 إلى حد كبير عليها، ثم انتشار موصفات مماثلة عديدة في فرنسا، إيرلندا، إسبانيا، ... الخ، وعدم تماثل متطلبات تلك الموصفات وتناقضها أحياناً، قد خلق عوائق تجارية عجلت بضرورة إيجاد موصفة دولية تغطي بقبول عالمي بما يحقق حرية التجارة وحماية البيئة.

3. تطور الوعي البيئي: أسهم تطور الوعي البيئي للمجمعات الحديثة بقدرتها على تشكيل جماعات بيئية ضاغطة على المؤسسات الصناعية والخدمية، ودفعها لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث وحماية البيئة، وذلك من أجل تحسيسها بدور أكبر ومسؤولية تجاه البيئة، وأن أي إخلال بهذا الدور سيعرضها لضغوط سوقية وقانونية وأخلاقية تهدد سمعتها ومستقبلها في السوق.

4. مشاكل البيئة العالمية: في ظل الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، أصبحت المشكلات البيئية العالمية أشد صعوبة وتعقيدا في حلها من المشكلات البيئية الوطنية، ومن ثم فإن هذه التحديات تتطلب حلولاً عالمية تسهم المواصفات الدولية بتوفير المناخ المناسب لها.

5. سلسلة المواصفات الدولية ISO 9000: إن النجاح الكبير الذي حققته سلسلة المواصفات الدولية ISO 9000 والخاصة بأنظمة إدارة الجودة والصادرة عام 1987، وتبنيها من منظمات القطاع الصناعي والخدمي والحكومي على امتداد بلدان العالم، كان أحد العوامل المؤثرة في تبني منظمة ISO لمواصفات تعالج الشأن البيئي، وتعتمد في بنائه على إطار عمل ISO 9000 نفسه⁽²⁾.

1. فوائد الحصول على المواصفة البيئية (ISO 14000): لا شك أن على المواصفة البيئية المؤسسة التي تحصل على شهادة ISO 14000 أن يترتب عليها أثر إيجابي وعدة فوائد تتمثل في⁽³⁾:

1.2 احتواء التكاليف وذلك من خلال الوقاية من الحوادث البيئية، من خلال الإدارة الفعالة للموارد الخام والنفايات واستخدام تكنولوجيا نظيفة، الأمر الذي تترتب عليه إلغاء الغرامات البيئية وبالتالي تخفيض التكاليف.

1.2 تحسين صورة الشركة وذلك بالاعتراف الرسمي لها بالجهود المبذولة في حماية البيئة
1.2 تحقيق ميزة تنافسية في السوق، وذلك عن طريق تشجيع الطلب على الخدمات البيئية والاستعداد لتقديم مدفوعات مقابلها، وشراء المنتجات النظيفة بيئياً.

1.3. فوائد التدابير والمعايير البيئية في المنتجات: المعايير والاشتراطات المتصلة بالمنتج، أو بعملية التصنيع أو الإنتاج، تأخذ شكل مصطلحات أو رموز وشروط وضع العلامات والتغليف، حيث تحتوي على الخصائص الكيميائية والمادية للسلعة وقواعد التعبئة والتغليف، وذلك من أجل عرض السلعة بطريقة تكفل حماية المستهلك وسهولة التعرف على المنتج.

1.3 تعريف المعايير البيئية وأنواعها: يقصد بالمعيار "تدبير ينبغي الامتثال له"، ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعياً أو إلزامياً، وعموماً المعايير التي تمثل أدوات للسياسات البيئية التنظيمية طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب أن تتحدد وتصف⁽⁴⁾:

– الخصائص الكيميائية والمادية للسلعة، خاصة تلك التي تشير إلى محتوياتها من المركبات الملوثة والضرارة.

- قواعد التلوين والتعبئة والتغليف وكذلك عرض السلعة بطريقة تكفل حماية المستهلك وسهولة التعرف على المنتج.

- الحد الأقصى المسموح به من إصدارات التلوث أو مخلفات السلعة خلال استعمالها. كيفية التخلص والتصرف في المنتج أو السلعة بعد استخدامها كإعادة التدوير، أو الاستخدام لها مرة أخرى، أي أن هذه المعايير قد تحكم تداول السلعة من المهد إلى اللحد.

1.3 أهم التطبيقات الحديثة لمعايير المنتجات : يلاحظ أن هذه المعايير في تطور دائم يعكس ازدياد الإدراك بأهمية البيئة والحفاظ عليها، ومن أهم التطبيقات الحديثة لمعايير المنتجات نجد:

1.2.3 متطلبات التعبئة والتغليف : التعبئة العبوة أو يمكن تعريفها بأنها مادة تستخدم لحماية أو احتواء سلعة أو منتج من المنتجات، ولقد حدث تطور كبير في السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع، وتتعلق بمواد التعبئة وإعادة استخدامها وتدويرها نظام التأمين المسترد، الالتزام بالاستيراد... الخ، وتتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائماً للأشياء السابقة، حتى يتسنى السماح بدخول الأسواق، وهذا يعني أن عدم توافر مثل هذه الاشتراطات قد ينكر على السلع دخولها، ومن أهم الأمثلة على ذلك القانون الألماني الفدرالي الذي أصبح ساري المفعول في يونيو 1991 قد يطالب هذا القانون المنتجين والموزعين بضرورة إعادة استخدام وتدوير العبوات والأوعية المحتوية على السلع، ويهدف القانون إلى مكافحة التلوث الذي تسببه مخلفات التعبئة والتغليف عند المصدر كما أصدرت فرنسا في يناير 1993 تشريعاً مماثلاً⁽⁵⁾.

وما يلاحظ أنه حتى مع تطبيق اشتراطات التعبئة دون تمييز على المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، فإنها يمكن أن تثير مشاكل أو صعوبات خاصة للمستوردين الأجانب وخصوصاً في الأحوال التالية⁽⁶⁾:

+ إذا كانت اشتراطات تختلف من بلد لآخر فقد يكون على الموردين الأجانب تحمل تكاليف أكبر لضمان استيفاء مختلف الاشتراطات في المنتجات التي يصدرونها.

- كثيراً ما توضع اشتراطات التعبئة على أساس مواد التعبئة الشائعة في البلد المستورد وعلى أساس مرافق تصنيف الفضلات المتوافرة لدى البلد أو الأولويات المقررة لديه، وقد يكون في هذه الاشتراطات تثبيط للموردين الأجانب عن استمرار استخدام مواد التعبئة الموجودة في بلادهم.

- قد يجد الموردون الأجانب وخصوصاً في البلدان النامية، أن من الصعب عليهم الامتثال للتشريع المطبق في البلدان المستوردة، إذا كان يفرض التزامات تتعلق بجمع فضلات العبوات أو إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو تصريفها نهائياً، وذلك.

1.2.3 التوسيم البيئي (كتابة البيانات البيئية): شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في استخدام للبيانات البيئية على المنتجات وعبواتها، من أجل إبراز سماتها أو خصائصها البيئية، وعموماً يمكن تقسيم البيانات البيئية إلى فئتين، ففي الفئة الأولى توجد بيانات التسويق البيئية التي بموجبها يعلن الصانع أو بائع التجزئة أن المنتج الذي يحمل هذه البيانات له خصائص أو مزايا بيئية معينة، وفي بعض الحالات يمكن تدعيم هذه البيانات بشهادات من وكالات معينة مستقلة أو من معامل بحوث مستقلة، وذلك من أجل زيادة ثقة المستهلكين في دقة البيانات البيئية، هذه البيانات تتميز عن بيانات الفئة الثانية، التي يصدر فيها ترخيص باستخدام البيانات من جهاز تابع للحكومة أو من جهاز خاص مستقل، متى تأكد هذا الجهاز من أن المنتجين أو الموردين الذين تقدموا بطلبهم قد استوفوا المعايير والاشتراطات التي يفرضها جهاز لمنع الترخيص، وتسمى بيانات هذه الفئة الثانية بصفة عامة (البيانات البيئية)⁽⁷⁾، وتهدف إدراج البيانات البيئية في المنتجات إلى حماية البيئة بزيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية للمنتجات وبالتالي تعديل سلوك الشراء، وأيضاً بإدخال تغيير على مواصفات المنتجات من أجل استخدام مواد وتقنيات صديقة للبيئة، وهذه البرامج تعتبر كتابة البيانات أداة من أدوات السوق وليس فيها أي اشتراطات إلزامية أو قيود⁽⁸⁾ ولكن هناك تخوف من أن برامج كتابة مثل هذه البيانات ربما تضع البلدان النامية في موقف تنافسي ضعيف⁽⁹⁾.

1.2.3 العلامة البيئية : العلامة البيئية هي تلك التي تمنح من الجهات الحكومية أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين أن المنتج الذي يحمل العلامة أكثر أفضلية من المنظور البيئي عن غيره من المنتجات المماثلة، كما أنه يتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار، وتشير العلامة البيئية إلى إتباع تقدير كامل للآثار البيئية للمنتج طوال دورة حياته (الإنتاج - التوزيع - الاستخدام - الاستهلاك، وكذلك التخلص منه كنفائات) كما يتميز بالإيجابية، بمعنى أنها تتضمن إشارات إيجابية وليست سلبية أو تحذيرية، كما في بعض البطاقات التعريفية الأخرى مثل التحذيرات المتعلقة بالصحة على علب السجائر، وتهدف الحكومات وجماعات أنصار البيئة من وراء تشجيع هذا التدبير البيئي إلى حث المنتجين للتركيز على تحسين نوعية منتجاتهم بيئياً من ناحية كما تهدف إلى زيادة الإدراك والوعي لدى المستهلك بأهمية الحفاظ على البيئة وخلق الانطباع لديهم بذلك مما قد يدفعهم إلى تغيير أنماط استهلاكهم واختيار المنتجات التي تعد صديقة للبيئة، ولا شك أن هذا الهدف قد يدفع المنتجين - في ضل مبدأ المنافسة وسيادة المستهلك - إلى إجراء تغييرات في أساليب المنتج وفنونه⁽¹⁰⁾.

ثانياً: الأبعاد البيئية في أعمال المنظمة العالمية للتجارة: أدخل اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة الإبعاد البيئية ضمن ولاية المنظمة بصورة واضحة وذلك من خلال الوثيقة الختامية لأعمال جولة أوروغواي.

1. «موضوعات البيئة في ظل OMC»: سنحاول التطرق إلى أهم القضايا البيئية التي طرحت منذ قيام المنظمة العالمية للتجارة منذ مراكش 1994.

1.1 الوثيقة الختامية لأعمال جولة أوروغواي (مراكش 1994) تضمنت هذه الوثيقة قرار وزاري يحدد الشروط المرجعية للجنة التجارية والبيئية على النحو التالي⁽¹¹⁾:

- العلاقة بين الاتفاقيات البيئة متعددة الأطراف وقواعد التجارة بمنظمة التجارة العالمية.
- العلاقة بين نظام التجارة العالمي وفرض الرسوم لأغراض بيئية، والمتطلبات الخاصة بالمنتج بما فيها المقاييس الفنية والعنونة وعلامات الغلاف (eco-labeling).
- العلاقة بين آلية فض المنازعات (OMC) وتلك الخاصة بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.
- أثر استخدام المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق وبالأخص على الدول النامية.
- حقوق الملكية الفردية TRIPS وعلاقتها بالبيئة.
- البيئة والتجارة في الخدمات.

— التوجهات البيئية التي تسعى الدول المتقدمة لتضمينها في التجارة وتخوفات الدول النامية.

2.1 المؤتمر الوزاري الأول سنغافورة: بعد عرض تقرير نتائج أعمال لجنة التجارة والبيئة على المؤتمر الوزاري الأول (دسمبر 1996) وتضمن إعلان سنغافورة فيما يتعلق بالتجارة والبيئة، الاعتراف بأن المفاوضات في هذا المجال قد أحرزت تقدم في الموضوع، رغم تعقيداته وتشعب موضوعاته، ومن هنا تدعو الحاجة إلى استمرار تلك المفاوضات في ضوء الشروط المرجعية التي وضعت لها، على أن تعرض النتائج على المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

2.1 برنامج العمل لجنة التجارة والبيئة : (اجتماع عام 1998) والذي جاء فيه مايلي⁽¹²⁾:

— العلاقة بين السياسات البيئية التي لها علاقة بالتجارة والمعايير البيئية والتي لها آثار تجارية ملموسة مع نصوص الاتفاقية التجارية متعددة الأطراف.

— العلاقة بين نصوص الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وكل من الضرائب والرسوم التي تفرض لأسباب بيئية، ومتطلبات حماية البيئة والتي لها علاقة بالمنتجات بما في ذلك المعايير الفنية، التغليف البطاقات البيئية.

— ما تتضمنه اتفاقات التجارة الدولية من نصوص الشفافية، والتي يمكن تطبيقها على المعايير البيئية والمعايير البيئية التي لها تأثيرات خارجية.

—تأثير المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، خاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً والإيجابيات التجارية لإزالة القيود البيئية.

1. إدراج الأبعاد البيئية كأحد العناصر الأساسية لمؤتمر الدوحة: تناول الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر لدوحة ضمن موضوعاته المتعددة، موضوع علاقة البيئة وذلك بدراسة تأثير التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، خاصة للدول النامية والأقل نمواً.

1. الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة: تناول المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة في الفقرات من 31 إلى 33 من الإعلان دراسة العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والموجبات التجارية المحددة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

حيث أكد الوزراء في الفقرة (6) على إزالة العقبات التجارية الموضوعة أمام السلع والخدمات البيئية، اتفق الوزراء على المفاوضات بخصوص تخفيض، أو إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على السلع والخدمات البيئية، مثل المحولات، منقيات الهواء، الخدمات الاستشارية، وإدارة المياه العادمة.⁽¹³⁾

وفما يتعلق بالعمل في لجنة التجارة والبيئة، أوصى الوزراء اللجنة بمواصلة العمل في كافة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، مع توجيه اهتمام خاص لموضوعات محددة هي⁽¹⁴⁾.

—أثر المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق خاصة بالنسبة للدول النامية، قد يمثل التزام بمعايير بيئية عبئاً على المصدرين، لكن الهدف ليس التخلص من المعايير البيئية بل إحداث نوع من التوازن بين الأهداف التجارية والأهداف البيئية.

— الاستفادة المشتركة من تخفيض أو إحد من القيود أو التشوهات التجارية بما يفيد التجارة والبيئة والتنمية، كما يجب معرفة أن إزالة القيود والتشوهات التجارية يفيد كلا من النظام التجاري متعدد الأطراف والبيئة.

— الملكية الفكرية يؤكد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تعتبر أساسية في مساعدة الدول على الحصول على التكنولوجيا ومنتجات مفيدة للبيئة وتؤدي إلى نقل التكنولوجيا في هذا المجال، وطالب الوزراء أيضاً لجنة التجارة والبيئة بالاستمرار في النظر في الموضوعات المرتبطة بالبيئة في اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

— متطلبات العلامة البيئية (ECO-LABELING)، طلب من لجنة التجارة والبيئة النظر في مسألة تأثير العلامات البيئية على التجارة، والتحقق مما إذا كانت قواعد (OMC) تقف عقبة في

طريق السياسات الخاصة بالعلامات البيئية، وهناك أيضا مناقشات موازية ستم في لجنة العوائق الفنية للتجارة،.

2.2 مقترحات الدول المتقدمة والدول النامية: ظهر خلال المناقشات في لجنة التجارة والبيئة في منظمة العالمية للتجارة، تباين في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية في هذا الشأن، إلا انه ظهر كذلك وجود اتفاق على بعض النقاط، وسنلخص فيما يلي أهم عناصر مقترحات الدول النامية ومقترحات الدول المتقدمة ونوضح عناصر الاختلاف والتوافق بينهما كما يلي⁽¹⁵⁾:

1.2.2 مقترحات الدول المتقدمة: تركزت مقترحات ومداخلات الدول المتقدمة على ما يلي:

- أهمية تضمين الاعتبارات البيئية في التزامات منظمة التجارة العالمية وفي المفاوضات المستقبلية.
- أهمية العلاقة بين الموجبات التجارية المحددة والواردة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبين النظام التجاري العالمي.

- اختبار مدى توافق متطلبات العلامات البيئية مع قواعد منظمة التجارة العالمية.
- **مقترحات الدول النامية:** تركزت مقترحات الدول النامية على ما يلي:

-أثار الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق.

- صادرات السلع المخطورة تداولها محليا.

1.2.2 نقاط الاتفاق بين الدول المتقدمة والدول النامية:

تركزت نقاط الاتفاق بين آراء الدول المتقدمة والدول النامية على ما يلي:

-التأكيد على أهمية تحرير التجارة من اجل التنمية المستدامة

-التأكيد على مبدأ المكاسب المشتركة خاصة بالنسبة لقطاعات الزراعة وصيد الأسماك والخدمات البيئية بالإضافة إلى باقي القطاعات.

-التأكيد على أهمية عمل كل من لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية.

1.2.2 نقاط التباين بين آراء الدول المتقدمة والدول النامية: تركزت نقاط التباين بين آراء الدول المتقدمة والدول النامية على ما يلي:

-تأكيد الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق معايير بيئية ذات مستوى مرتفع ونادت كل من النرويج وسويسرا والاتحاد الأوروبي بتعزيز دور المبادئ البيئية، مثل مبدأ الوقاية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

- تخشى الدول النامية أن يؤثر التطبيق الخاطئ لمبدأ الوقاية على قدرتها على النفاذ إلى الأسواق كما أنها ترى وجوب أن تعكس المعايير البيئة الأوضاع البيئية والتنمية في الدول المطبقة لها.

ثالثاً إدراج المعايير البيئة في التجارة الدولية وأثرها على الدول النامية:

يزداد التخوف من تضمين الاعتبارات البيئة في التجارة في معظم الدول النامية، حيث مازالت أغلب الجهات المعنية ترى في المواصفة ضغوطاً متزايدة من قبل الدول الصناعية تستغلها لإجراءات حمائية لزيادة كلفة الإنتاج في الدول النامية، وهي بمثابة قيود فنية تحد من قدرتها على النفاذ إلى الأسواق وذلك من خلال:

أ. القدرة التنافسية:

ترجم البلدان المتقدمة التي تعتبر أن النظم البيئية المتساهلة تمنح البلدان والشركات التي تفتقر إلى سجلات الأداء البيئية ميزة تنافسية، لاسيما تلك التي تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا هو أيضاً الموقف الذي تعبر عنه مختلف الرابطات التجارية وثقافات العمال والجماعات البيئية في الولايات المتحدة وأوروبا، والتي تحاول أن تصل إلى ظروف متكافئة تستند إلى معايير بيئية منسقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ووفقاً لهذا المنظور يسمح اعتماد المعايير البيئية المشتركة وتوحيد إنفاذها بتفادي الخسائر في القدرة التنافسية الناجمة عن كلفة الامتثال لمعايير بيئية أشد صرامة في البلدان المتقدمة النمو مقارنة بالبلدان النامية، التي تعتمد على النظم البيئية المتساهلة باعتبارها وسيلة لتعزيز قدرتها التنافسية، لكن في الواقع لا تزال المعايير البيئة والأنظمة الفنية في العديد من البلدان النامية قيد الصياغة فالقدرة المؤسسية على رصد الأنظمة البيئية المعمول بها وإنفاذها ضعيفة، وفرص الحصول على المعلومات والأدوات الرامية إلى مساعدة الشركات على الامتثال للمعايير البيئية الوطنية أو الدولية تبقى محدودة كما أن معظم البلدان النامية قلما تميز بين الشركات القديمة والجديدة وبين الشركات الصغيرة والكبيرة عندما يتعلق الأمر بصياغة الأنظمة البيئية وتطبيقها، وهكذا يجري السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في إطار بيئي ضعيف يتردد صانعو السياسات في تقويته.

وفي هذا السياق ومن وجهة نظر المعاكسة، أصدر العديد من المفكرين المميزين والمنظمات الحكومية في البلدان النامية بياناً في عام 1999 حول العلاقة بين التجارة والبيئة والقدرة التنافسية، وقد عارض البيان بشدة التفاوض على أي روابط بين المعايير البيئية والاتفاقيات التجارية، بما فيها تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، باعتبارها أن هذه المعايير لم تكن متصلة بالتجارة وكانت مطروحة لاعتبارات حمائية في البلدان المتقدمة النمو، كما شدد البيان على أن من الظلم أن يشترط على البلدان النامية استيفاء المعايير البيئية نفسها التي تطبق في بلدان الشمال مما يضر ببلدان الجنوب لأن اقتصاديات البلدان المتقدمة نمت في غياب الضوابط البيئية الصارمة، وعلاوة على ذلك ترغم البلدان

النامية على دفع سوء الأداء البيئي الذي ارتكبته بلدان الشمال سابقا الذي لا يزال المصدر الرئيسي للمخاطر التي تهدد بالبيئة العالمية اليوم إلى البلدان النامية.

ولا يزال كبار المحللين يعتبرون أن إلزام بلدان الجنوب بالمعايير البيئية نفسها المفروضة على بلدان الشمال تؤثر سلبا على القدرة التنافسية وإمكان تحقيق النمو الاقتصادي في هذه البلدان، بيد أن هذه الحجة تستند إلى الافتراضات الثلاثة التالية⁽¹⁶⁾:

— زيادة تكاليف الإنتاج من جراء الامتثال للأنظمة البيئية الأشد صرامة.

— افتقار المصنعين في البلدان النامية إلى المعلومات والمعدات التي تمكنهم من الامتثال للمعايير المعقدة في بلدان الشمال مما قد يزيد أكثر من هذه التكاليف.

II. اثر تضمين النفقات البيئية وشروط التجارة ومكاسبها :

ليس للتشريعات والمعايير البيئية التأثير نفسه على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة، كما يتفاوت مدى تأثيرها حسب وضع الدول وتسلسلها في جدول النمو، فقد تكون الدول النامية أكثر حساسية للتشريعات البيئية، لاسيما وأن هذه تصدر في اختصاصات محدودة وفي قطاعات متخصصة جدا، كما أن هذه الدول قلقة إزاء المعايير البيئية الجديدة التي تشكل حاجزا أمام التصنيع والتصدير في قطاعات هامة لها، خاصة في قطاع الصيد البحري والنسيج والجلود والمواد الغذائية.

فمثلا تأثر قطاع الصيد البحري، وهو على قدر كبير من الأهمية ومورد رئيسي للعمالات الأجنبية في كثير من الدول النامية، إلى حد كبير عندما منعت المجموعة الأوروبية عام 1997 استيراد المأكولات البحرية من عدد من الدول ومنها الهند وبنغلادش ومدغشقر، وكينيا وتزانيا وموزنبيق وأوغندا وكان ذلك نتيجة تشريعات صحية فرضتها المجموعة الأوروبية على استعمال المواد الكيماوية ولا اعتبارات الصحية، حيث لم تأخذ في الاعتبار أن معظم الدول المصدرة لمنتجات الصيد البحري لا تملك من الموارد المادية والبشرية ما يمكنها من الوفاء بالشروط التي تفرضها.

وفيما يتعلق بصناعة المنسوجات والملابس اتخذت تدابير تقف أحيانا عائقا أمام صادرات دول تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع، فقد أصبح كثير من الموارد، الأولوية المستعملة في التصنيع مثل صباغة الأزو AZO محظور الاستعمال، لكونه يضر بالصحة ويتسبب في أمراض جلدية وسرطانية، وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في زيادة التكلفة في البلدان المنتجة، ما قد يؤثر على قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وتقدر زيادة التكلفة، لاسيما فيما يتعلق بصباغة الأزو AZO بحوالي 60 % من تكلفة التصنيع وقد ينعكس ذلك سلبا بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنتج أكثر من 60 % من مجموعة صادرات بعض الدول كالهند مثلا، كذلك تأثرت صناعة الجلود والمصنوعات الجلدية إلى حد كبير بالتدابير التي اتخذها بعض الدول الأوروبية، ومنع بموجبها استيراد

الجلود والأحذية التي تدخل في صناعتها مواد صباغة مضرّة بالبيئة وصحة الإنسان، مما أدى إلى تقليص قطاع التصدير في عدد من الدول النامية وساهم إلى حد بعيد في زيادة التكاليف، وبالتالي الأسعار، وقد تأثرت الصين إلى حد بعيد بهذه التدابير، لاسيما أن صناعتها تنافس صناعة دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث الأسعار، كما وضعت الدول المستوردة العديد من الشروط والموانع على، استيراد الشاي، وفرضت على المصنعين في الدول المنتجة معيار IZO 3720 شرطا أساسيا في التصدير⁽¹⁷⁾.

1.1 تضمين النفقات البيئية على حجم الإنتاج :

يجمع الاقتصاديون على أن إدخال النفقات البيئية في الاعتبار على المستوى الكلي أو الجزئي يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد التنموية، حيث يتم توصيل جزئ منها لأغراض البيئة، فعلى مستوى الإنتاج يجبر المنتج تحت تأثير الرأي العام أو ضغط المستهلكين أو الحكومة على التوافق مع السياسة البيئية، ومن ثم السعي لخفض مستويات التلوث وتمثل النفقات التي تقديرها من السلطات والتي يمكن أن تكون في شكل :

أ. ضرائب مفروضة على المنتجات الملوثة للبيئة.

ب. غرامات تدفع في حالة عدم احترام سقف التلوث المسموح به.

من خلال هذا المجال تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن نفقات مكافحة التلوث الصناعي قدرة بحوالي 5% من الاستثمار الصناعي في ألمانيا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وهذا الأخيرة قد قررت سنة 1988 على تخصيص ما قيمته 69 مليار دولار للحفاظ على نوعية البيئة والتحكم في مستويات التلوث خاصة في مجال تلويث المياه والهواء، وقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بدراسة على ست دول فيها تبين من خلالها أن مصاريف مكافحة التلوث أدت إلى هبوط الإنتاجية بنسبة 0.1% في المدى القصير وتضخم هذه الأسعار بنسبة 0.04% بالمدى الطويل، فيما ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 9.2% جراء هذه الإجراءات⁽¹⁸⁾.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة لاحظنا أن الاهتمام بموضوع التجارة والبيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة تزايد في التسعينيات من القرن الماضي، وكانت هناك مقترحات لتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة لأوروغواي، إلا أن هذه المقترحات لم تحظ بالموافقة الكافية، وأمام إصرار الدول المتقدمة نجحت هذه الأخيرة في المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة الذي عقد في الدوحة على بدء مفاوضات حول العلاقة، واتضح من المفاوضات تبين وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولقد ازداد ذلك وضوحا بما يدور من جدل يؤكد أن هذه الاتفاقيات تسير عبر مفهوم

مزدوج، فالدول الكبرى التي تضغط على العالم بأسره بفتح الأسواق لا تزال تحت حجب متعددة تستخدم كل الأساليب الحمائية للدفاع عن منتجاتها المحلية وتخصيها ضد المنافسة وتلجئ للعديد من الأساليب، ومنها الحصص والقيود الجمركية ومعايير البيئة والصحة، لفرض مزيد من القيود على دخول سلع ومنتجات الدول النامية لأسواقها.

وما يمكن استخلاصه أن مبادئ التجارة العالمية المتعلقة بالمساواة بين الدول والشفافية في الأداء لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع الإجراءات التجارية المتعلقة بحماية البيئة، إلا أن هناك مشاكل ترتبط بالإنتاج في الدول النامية فيما يتعلق بالبيئة، فالتحول إلى المنتجات الصديقة للبيئة عملية معقدة وتتطلب موارد مالية إضافية تعجز الحكومات في الدول النامية عن توفيرها وهي توجه أولوياتها إلى مكافحة الفقر عن طريق زيادة الإنتاج، بغض النظر عن المخاطر التي قد تلحق بالبيئة نتيجة ذلك، حيث أن التشريعات والمعايير البيئية لا تؤثر على القطاعات الاقتصادية والسلع المختلفة بالقدر ذاته، إذ أن آثارها يتغير حسب نوعية القطاعات والسلع، كما أن مدى هذه الآثار يتفاوت حسب وضع الدول وتسلسلها في جدول النمو، فقد تكون الدول النامية أكثر حساسية لهذه التشريعات البيئية، لا سيما وأنها تصدر في اختصاصات محدودة وفي قطاعات متخصصة جدا، كما أن الدول النامية قلقة إزاء المعايير البيئية الجديدة، التي تشكل حاجزا أمام إمكانياتها في التصنيع والتصدير في قطاعات خاصة بالنسبة لها لاسيما فيما يتعلق بقطاعات التي يتمتع فيها بميزة تنافسية .

الهوامش:

1. محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص ص: (219-222).

2. محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق، ص: 221.

3. Organization internationale de normalisation 14000 : la certification du management environnemental, [en line]disponible sur:

(www.enpc.fr/fr/formations/ecole_virt/trav-eleves/QFS/ISO_14000.html - 12k)consulté le (10-05-2008).

4. شريف عارف، لارسن، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، الاسكوا، [على الخط]، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، متاح على (www.escwa.org.lb/information/publications/edituploadgrid-03-32-a-pdf.)

تاريخ الاطلاع: 2008-02-17، ص: 03

5. السيد أحمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، تحريراً لتجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، مصر 2002-2003، ص 179
6. طلال أبوغزالة، التجارة والبيئة، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، [على الخط]، تاريخ النشر 09 ديسمبر 2003، العدد 19، متاح على (<http://www.ascasociety.org/data/45697597222rsf-9-2003.pdf.pdf>)، تاريخ الاطلاع (11-11-2007)، ص 16.
7. السيد أحمد عبد الخالق، احمد بديع بليح مرجع سابق، ص: 180.
8. طلال أبوغزالة، مرجع سابق، ص 17.
9. طلال أبوغزالة، مرجع سابق، ص: 17.
10. السيد أحمد عبد الخالق، احمد بديع بليح، مرجع سابق، ص: 180.
11. سهيل حسين الفتلاوي، المنظمة العالمية للتجارة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006 ص: 295.
12. world trade organization ,trade and environment report 1999 OF THE COMMITTEE ON TRADE and environment, [en line], Année 1999, ,disponible sur: (http://www.wto.org/french/res_gefhert_deerv4590PDF/.pdf), date(consulté le 13/2/2008),p 04.
13. organisation medial du commerce, **Declaration de Doha**, [en line], Année 2003, Genève,disponible sur: (http://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/ddec_f.pdf), date(consulté le 4/4/2008),p 04
14. سمير محمد عبد العزيز، وعالمية تجارة القرن الواحد والعشرين، الجزء الثالث، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006، ص ص، ص: 117.
15. مرفت الفتلاوي ،الأمين التنفيذي للاسكوا، الاتفاقيات التجارية وقضايا التجارة في المنطقة البيئية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، متاح على (www.escwa.org.lb/information/publications/edituploadgrid-03-32-a-pdf)، تاريخ الاطلاع 16-02-2008، ص ص 30-31

16. كارول شوشاتي، مرجع سابق، ص:6.

17. Unctad conference on trade de velopment , train for trade 2000 environment requirements and market accex module3 december 2001,disponible sur:

[http://www.unctad.org/Templates/Search.asp?intlItemID=1942&lang=1&frmSearchStr=environment&frmCategory\(=all§ion=whole\),conselté le\(21-04-2008\). P p\(12-25](http://www.unctad.org/Templates/Search.asp?intlItemID=1942&lang=1&frmSearchStr=environment&frmCategory(=all§ion=whole),conselté le(21-04-2008). P p(12-25)

18. سامي عفيفي حاتم،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد السولي والتجارة الدولية،الجزء الثالث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2005، ص ص:(322-320).